

Distr.: Limited
25 June 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

1-25 حزيران/يونيه 2021

مشروع تقرير

المقرر: السيد أرمان خاشاتريان (أرمينيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

(البند 3 (ب))

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

1 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الحادية والستين، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/76/69).

2 - ولفت الرئيس الانتباه إلى بيان وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التي قدمت التقرير. وأدلى ممثل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بملاحظات تمهيدية وردّ، إلى جانب ممثلين عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- 3 - أعربت وفود عدة عن شكرها للمكتب على التقرير. ولاحظ أحدهم أن التقرير أثبت جدواه إذ قدم نظرة ثاقبة على عنصر هام من عناصر تنفيذ البرامج، مشيراً إلى أن التقييم حيوي لإدخال تحسين مستمر، واستخلاص الدروس وضمان تحقيق البرنامج نتائج موثوقة وذات مغزى.
- 4 - وطلب أحد الوفود إلى الأمين العام تنفيذ الولايات بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة وتحسين جودة العمل، مشيراً إلى أن تقييم أداء إدارات ومكاتب الأمانة العامة يتسم بأهمية حيوية.
- 5 - ورأى الوفد أن التقييمات المهنية ستساعد الأمانة العامة والدول الأعضاء على فهم مدى تحقيق المؤشرات النوعية والكمية ومدى نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها.
- 6 - وأعرب عن القلق إزاء المبالغة في التشديد على التقييمات القائمة على المشاريع (الفقرتان 13 و 14)، واستوضح كيف يمكن للأمانة العامة أن تتأى عن هذه التقييمات وما هي الخطوات الإيجابية، إن وجدت، التي اتخذت في هذا الصدد.
- 7 - وأعرب الوفد عن تقديره لكون عملية الميزانية التي خضعت للإصلاح تركز بقدر أكبر على إظهار كيفية استخدام التقييمات لتحسين البرمجة. بيد أن الوفد أعرب عن قلقه من أن نصف المجيبين على استقصاء جهات الاتصال لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كانت التقييمات قد أحدثت تغييرات إيجابية في كياناتهم (الفقرة 40) وطلب مزيداً من المعلومات عن مدى الإجراءات المتخذة من أجل الوصول إلى تلك الأجزاء من الأمانة العامة.
- 8 - وحظي إطلاق سياسة التقييم بالترحيب بوصفها عنصراً هاماً من عناصر مبادرات الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام. وجرى التتويه أيضاً بالتحسن المتواضع الذي شهدته بعض الكيانات في كيفية أدائها للتقييمات وبتحسن جودة التقارير عموماً.
- 9 - وأقرت وفود عدة باستمرار وجود فجوات وأوجه تفاوت كبيرة في جميع أنحاء الأمانة العامة، مشيرة إلى ضرورة تصحيح أوجه القصور الخطيرة.
- 10 - وجرى التأكيد على أهمية بناء القدرات داخل الإدارات، وأشار إلى التطوير الذي شهدته بعض القدرات في الماضي. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الأمر لا يتعلق ببناء القدرات فحسب، بل أيضاً بإرساء ثقافة يحظى فيها التقييم بتقدير حقيقي من قبل مديري البرامج وقادتها. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة إرساء ثقافة إدخال تحسين مستمر تقوم على نهج قوي ومتسق للتقييم.
- 11 - ونوه أحد الوفود بأهمية ضمان تمتع موظفي كل إدارة ومكتب بمعارف وخبرات كافية في التقييم، ما من شأنه أن يحسّن تخطيط البرامج ويمكن أفرقة الإدارة من اتخاذ قرارات معدّة إعداداً جيداً استناداً إلى نتائج التقييم. ولوحظ أيضاً أن اتباع هذا النهج قد يفضي إلى زيادة في الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء.
- 12 - وأعرب أحد الوفود عن أمله في ألا تؤدي قرارات اللجنة إلى تعزيز دور التقييم ونتائجه في الأمانة العامة فحسب، بل أيضاً إلى تحسين الجودة في تنفيذ الولايات.

الاستنتاجات والتوصيات

13 - أثنت اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمله الهادف إلى تحسين مساءلة الأمانة العامة وفعاليتها وكفاءتها.

14 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن أوجه القصور مثل ممارسة التقييم غير المتكافئ إلى حد كبير، وضعف استخدام التقييم ونظم المتابعة، والافتقار الطويل الأمد إلى القدرة على التقييم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام زيادة تغطية التقييم في أنحاء الأمانة العامة.

15 - وشددت اللجنة على أهمية التقييم وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز دور التقييم بغية تحسين البرامج وتعزيز الأداء والمساءلة والشفافية والرقابة الداخلية.

16 - وأوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة النتائج والاستنتاجات والتوصيات، بما فيها تلك الواردة في الفقرات من 85 إلى 88 من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وتوجيهاتها السياساتية.

17 - واختارت اللجنة التقييمات التالية للنظر فيها خلال دورتها الثانية والستين، في عام 2022:

(أ) تقييم مكتب التنسيق الإنمائي في ما يتعلق باتساق إعداد برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري دعماً للبلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا، سياسات الاقتصاد الكلي، والإدارة؛

(ج) تقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو.

18 - واختارت اللجنة أيضاً التقييمات التالية لكي تنظر فيها الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة:

(أ) إسهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سيادة القانون؛

(ب) الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛

(ج) الشؤون السياسية في عمليات حفظ السلام؛

(د) المرأة والسلام والأمن.

19 - وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 234/37، الذي أنشأت بموجبه الجمعية استعراضات تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولاحظت أن اللجنة ستنتظر، خلال دورتها الثانية والستين، في عام 2022، في الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمت في دورتها التاسعة والخمسين، في عام 2019، وفي التقييمات التالية:

(أ) مكتب شؤون نزع السلاح؛

(ب) إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛

- (ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
 - (د) مكتب الشؤون القانونية؛
 - (هـ) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
 - (و) إدارة التواصل العالمي؛
 - (ز) مكتب إدارة الموارد البشرية (إدارة الشؤون الإدارية)؛
 - (ح) مكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال.
-